تعرض لـ 115 اعتداء.. وكبد الدولة خسائر تصل إلى 3,1 مليار دولار في 2012م

تخريب النفط ... صورة بشعة للابتزاز !!

لا يستطيع المهندس سمير المقرعي يعمل في إحدى الشركات الناقلة للمشتقات النفطية العاملة في خط صافر رأس عيسى استيعاب ما يحصل في هذا الخط ويشبهه بمن يحاول مراراً وتكراراً انتزاع لقمة العيش من فمك.

ويصف وضعية أنبوب النفط من كثرة الاعتداءات عليه بطريقة غريبة لكنها تعكس هوس البعض بالابتزاز والتخريب والعبث بالقول أن الأنبوب أصبح مثل الثوب الذي تم تقطيعه ومن ثم ترقيعه.

تصوروا هذا الأنبوب تعرض لنحو 115 اعتداء خلال الثلاث سنوات الماضية من قبل أشخاص لا يكلون ولا يملون في إلحاق الأذى ببلدهم والعبث بثروات ومقدرات وطنهم وشعبهم.

تحقيق/محمد راجح

تكشف هيئة استكشاف وإنتاج النفط في معلومات حصرية لـ الثورة « عن تكلفة باهظة تكبدتها اليمن جراء هذه الاعتداءات المتواصلة على انابيب النفط والغاز وصلت في العام الماضي 2012م إلى 3 مليارات و166 مليون دولار .

ويعتبر خط أنبوب التصدير صافر- رأس عيسى الخط الرئيسي لتصدير النفط الخام من محافظتي شبوة ومأرب ويمثل شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد المعتمد بشكل أساسي على النفط كمورد وحيد.

وتعمل في هذا الخط ثلاث شركات تعد الأكثر استثماراً في قطاع النفط باليمن وهي شركات صافر واوكسي وجنت هنت.

ويؤكد عبدالسلام الكامل مدير عام الإنتاج بهيئة استكشاف النفط أن الأعمال التخريبية المتكررة على أنابيب النفط تكبد الدولة خسائر باهظة.

ويكشف عن تكبد اليمن خلال العام الماضي فقط نحو 3 مليارات و666 مليون دولار خسائر الاعتداءات المتكررة بخلاف تكاليف أعمال الصيانة.

ويقول أن مثل هذه الأعمال تؤدي إلى توقف الإنتاج وتلحق أضرارا بالغة في عمليات التشغيل والصيانة وتوقف عملية النقل.

ويضيف أن تخريب الأنابيب يؤدي إلى توقف عملية النقل لنحو 100 ألف برميل يومياً وتصديرها إلى الخارج .

ويشير إلى أن الإنتاج النفطي يمثل أهمية كبيرة في اقتصاد البلد وبالتالي فأن استهدافه يضر بشكل كبير الاقتصاد الوطني ومقدرات الشعب.

ويقول: نواجه بسبب هذه الاعتداءات ضغوطات كبيرة في تصدير هذا المنج الرئيسي للاقتصاد الوطني وخسائر مضاعفة حتى يتم إعادة عملية الإنتاج والنقل إلى طبيعتها.

وضع حد

يدعو خبراء اقتصاد إلى وضع حد للأعمال التخريبية التي تستهدف أنابيب النفط والغاز المتكررة والمتواصلة منذ العامين الماضيين.

ويقدر مسئولون حكوميون وخبراء اقتصاد تراجع إنتاج اليمن من النفط بمعدل 40% منذ منتصف العام الماضي.

مؤكدين أن العمليات التخريبية التي تحصل لأنابيب النفط والغاز تستهدف بصورة مباشرة الاستقرار التنموي والمعيشي للمواطنين.

مشددين على أن مثل هذه العمليات التخريبية تكلف اليمن مبالغ باهظة وتلحق إضرارا بالغة بالتنمية والاقتصاد وتؤثر على سير تنفيذ برامج التنمية والتخفيف من الفقر .

وتخلق مثل هذه الأحداث خللا كبيرا في سلاسل التوريد والإنتاج مما تتسبب في انكماش النشاط الاقتصادي بنحو 11% وارتفاع البطالة.

كما ان العجز في توفر المشتقات النفطية وخصوصاً من مادة الديزل ادى الى تفاقم العجز في الطاقة الكهربائية والمياه بشكل كبير .

وطبقاً لمختصين فإن تكرار أعمال التخريب والاعتداءات على خطوط انابيب النفط والغاز في مناطق الإمدادات والتقطعات على الطرق قد أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج النفط الخام بنحو 25% في العام 2011م.

وبسبب ذلك واجه القطاع الزراعي والخدمي والصناعي ارتفاعاً كبيراً في تكاليف المدخلات مثل الري والنقل والتسويق ما أدى في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج والصادرات ، بالإضافة إلى تعطل عمليات الإنتاج الأمر الذي أدى إلى إغلاق الشركات وتسريح العمال ، وارتفع العجز المالي الى نحو 1.4 مليار دولار ، في حين تراجعت كافة عائدات النقد الأجنبي من السياحة والمساعدات التنموية والاستثمار الأجنبي المباشر.

ابتزاز

ويرى الدكتور عبدالرحمن سالم السعيدي أستاذ الإدارة بصنعاء أن ما يجري من تخريب لأنابيب النفط والغاز بعد صورة بشعة للابتزاز لأنه يستهدف عصب الاقتصاد الذي ترتكز عليه بشكل رئيسي الحياة المعيشية في البلاد.

ويشير إلى تعدد الخسائر لأن الأنابيب المستخدمة في نقل النفط مكلفة للغاية والبلاد تخسر شهريا تكاليف إنفاق وإصلاح وتبديل لهذه الوسائل الخاصة بنقل النفط بالإضافة إلى توقف مستمر للعشرات من الأيادي العاملة وكذا حدوث إشكاليات كبيرة مع الجهات التصديرية وفي تكاليف الإنتاج والتصدير وهذا الأمر يجعل الدولة تخسر اكثر من 20 مليون دولار المبلغ المقدر لخسائر الاعتداءات على النفط.

ويضيف قائلاً: أن إيرادات النفط معروف أنها تستخدم بصورة أساسية لتمويل بند رواتب الموظفين ومايجري من استهداف تخريبي المقصود منه وضع الدولة في موقف محرج أمام الشعب ولهذا يتطلب الأمر توسيع هيبة الدولة والاسراع في هيكلة الجيش والامن لتوحيد كافة اجهزة الدولة لمواجهة مثل هذه المخاطر التي تعمل على استنزاف المرحلة الانتقالية في البلاد والعبث بثروة الوطن لاغراض ابتزازية بشعة.

ويرى ان اليمن في مرحلة تحول وتغيير وهناك معارك سياسية لا تعرف حدودا واصبحت تشمل معيشة الناس وقوتهم اليومي وهذا بحد ذاته امر خطير يلحق أضراراً بالغة في النسيج الاجتماعي وكذا في الحد من قدرة الحكومة على تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة النمو وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والسبب كما هو معروف اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمورد وحيد في ظل شحة الموارد وعدم القدرة على تنمية القطاعات الواعدة.

مصدر رئيسي

ويمثل قطاع النفط في اليمن المصدر الرئيسي لاحتياطيات النقد الأجنبي والأساس في تحقيق التوازن المالي على الرغم من الانخفاض في حجم الإنتاج، بلغ الإنتاج النفطي في اليمن ذروته في عام 2001م ، وبدأ منذ ذلك الحين في التناقص بمعدل يتراوح بين 3 إلى 4 % تقريبا كل عام. وفي المتوسط، فإن تصدير النفط يمثل 85 % من حجم الصادرات إضافة إلى 65 % من الإيرادات النقدية يتم تحصيلها من تصدير النفط وبيعه في الأسواق المحلية وتشكل صادرات النفط والغاز حوالي 85 % من الصادرات وتولد حوالي 60 إلى 70 % من العائدات الحكومية ، بما في ذلك التجارة الداخلية في المنتجات النفطية. ويشكل حجم الإنتاج من النفط 10 % من إجمالي الناتج المحلي في البلاد. بينما يبلغ حجم العائدات من الأنشطة غير النفطية حوالي 8 إلى 9 % من إجمالي الناتج المحلي، وهو المعدل الذي يعتبر منخفضاً بشكل غير اعتيادي بالنسبة لبلد مثل اليمن.

وتواجه اليمن تحديات اقتصادية كبيرة على الرغم من أن الأزمة الحالية هي في المقام الأول مشكلة مالية ناجمة عن الانخفاض المفاجئ في العائدات النفطية ، والانخفاض في إنتاج النفط ، وصعوبة تكيف مستوى الإنفاق في أوقات الأزمات ، إلا أن التصدي لهذا التحدي المالي يتطلب وجود برنامج إصلاح شامل لتوليد النمو الاقتصادي ، وفرص العمل ، والموارد المالية في قطاعات اقتصادية غير قطاع النفط والغاز.

ويقول خبراء ان خسارة اليمن لمبالغ باهظة جراء عمليات التخريب تحد من تدفق المخصصات المالية الموجهة لبرامج الانعاش الاقتصادي والمشاريع المستهدفة في البرنامج الحكومي للتخفيف من الفقر والبطالة.

ويشير اقتصاديون إلى فداحة مثل هذه الاعمال وتأثيرها السلبي بشكل كبير على الحياة المعيشية للمواطنين وتهديد السلم والاستقرار الاجتماعي المستمد من عملية الاستقرار التنموي والاقتصادي .

وتتطلب مثل هذه الاعمال مواجهة بحزم وإيقاف مرتكبيها عند حدهم لأن مثل هذه الاعمال تقوض جهود الدولة في خلق بئية اقتصادية مستقرة وبيئة آمنة لتدفق الاعمال والانشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي من اهم متطلباتها توفير المشتقات النفطية اللازمة لتسيير اعمالها ونجاح استثماراتها.

لافتاً الى أن مثل هذه الاعمال اضرت بطرق متعددة بمختلف القطاعات الخدمية والانتاجية، حيث تسببت في خفض امدادات الطاقة الى النصف وتفاقم الضعف المالي الذي يعاني منه في الاصل قطاع الطاقة .

وبحسب خبراء فإن ذلك يتسبب في الحد من تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الصحية والتعليم واداء شبكات الامان الاجتماعي وبالتالي يؤدي ذلك الى اهمال جزء كبير من السكان الفقراء والمساهمة في فقدان مصادر العيش.

مجور يؤكد على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في التنمية الزراعية

صنعاء/سبأ

التقى وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس بصنعاء المدير التنفيذي لصندوق الفرص الاقتصادية فوزي التوي.

ناقش اللقاء إمكانية التنسيق بين الوزارة والصندوق في تنفيذ مشاريع وأنشطة زراعية موجهة لدعم وتحسين الوضع المعيشي للأسر الفقيرة خاصة في المناطق الريفية.

واستعرض اللقاء خطة عمل الصندوق في مجال دعم انتاجية العسل والبن والعمل على رفع قيمته التصديرية.

وفي اللقاء الوزير مجور إلى أهمية التنسيق مع الصندوق لتنفيذ الأنشطة التي تخدم التنمية الزراعية خلال المرحلة القادمة سيما ما يتعلق بزيادة ودعم انتاجية البن والعسل وبما يسهم في دعم أنشطة الوزارة وتوجهاتها لتنمية مناطق زراعة البن.

وأشار مجور إلى أن الوزارة عملت على إقامة مشاتل زراعية في مناطق زراعة البن بهدف توفير احتياجات المزارعين ومتطلبات عملية التوسع في زراعة البن إلى جانب تنفيذ وإقامة مشاريع خزانات حصاد مياه الأمطار ودعم المزارعين بشبكات ري حديثة.

وأكد وزير الزراعة الحرص على التعاون مع الصندوق والعمل على إقامة مشاتل زراعية نموذجية في معظم المحافظات والاستفادة من كوادر الوزارة وخبراتهم في مختلف المجالات.

من جانبه أكد المدير التنفيذي للصندوق حرصه على التنسيق مع أكثر من جهة لإيجاد شراكة بما يكفل تعزيز مسارات التنمية الزراعية في اليمن.

ويعد صندوق الفرص الاقتصادية إحدى أهم المؤسسات التنموية الاقتصادية القائمة على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف الصندوق إلى تنمية فرص اقتصادية مستدامة للأسر الفقيرة في المناطق الريفية في اطار سلاسل قيمة مختارة هي البن والعسل والبستنة المحمية.

ويعتبر الصندوق مؤسسة محورية لإدارة كل المشاريع والاستثمارات الاقتصادية في اليمن والتي سيمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية» ايفاد» والعديد من المانحين في المستقبل.

حضر اللقاء وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الانتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور وعدد من المسئولين.

بحث التعاون في مجال العمل والتنمية الاجتماعية بين اليمن والأردن

صنعاء/سبأ

بحثت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حُمد أمس بصنعاء مع السفير الأردني بصنعاء سليمان الغويري التعاون اليمني الأردنـــي في مجال العمل والتنمية الاجتماعية.

وتم الاتفاق في اللقاء على تفعيل الاتفاقيات السابقة الموقعة بين الوزارة ونظيرتها الأردنية.

وأعـرب السفير الغويري عن استعداد بلاده تقديم برامج التدريب والتأهيل في مجال حماية الطفولة والأسر المنتجة بما يتواكب مع احتياجات سوق العمل وتفعيل اللجان المشتركة بين البلدين في جانب تنقل الأيدي العاملة.

موظفو هيئة المواصفات يطالبون بتوفير الحماية لمنفذ الطوال

متنفذون يفرجون بالقوة عن خمس شحنات غذائية غير مطابقة للمواصفات

أحمد الطيار

ناشد موظفو فرع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بمنفذ الطوال الجمركي بمحافظة حجة الأخ رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي ورئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة وكل أجهزة الدولة والمسئولين بالتدخل لوقف الاعتداءات والتدخلات التي يقوم بها أشخاص وجهات غير مسئولة لتدمير الأجهزة المختصة بالأمن الغذائي والاقتصادي في المنافذ والمنشآت التجارية والصناعية في الجمهورية.

وعبر الموظفون في الوقفة الاحتجاجية التي نفذوها امس بالمنفذ الجمركي عن إدانتهم للاعتداءات التي طالت الفرع وموظفيه مرتين منذ بداية العام الجاري والإفراج بالقوة عن شحنات وبضائع مستوردة غير مطابقة للمواصفات والاشتراطات القانونية دون مسوغ قانوني من قبل عصابة مسلحة تتبع أحد المتنفذين بالمحافظة قامت بضربهم وشتمهم وتكسير متعلقاتهم الشخصية انتقاما منهم لأنهم يطبقون الإجراءات القانونية وفقا للقانون رقم 44 لسنة 1999م .

وأكد الموظفون أنهم كجهة فنية وضبطية متخصصة لن يتهاونوا وسيقومون بإجراءاتهم القانونية بكل مهنية وبحسب ما يمليه عليهم الواجب والقانون .

موضحين أن الاعتداءات المتكررة عليهم أصبحت تهدد الأرواح والأمن بشكل عام وتكاد تتسبب في دخول شحنات تهدد الأمن الغذائي وقد تصل إلى تحويل المنفذ تحت سيطرة المتنفذين وتهدد بتعليق العمل فيه.

وحمل الموظفون السلطة المحلية بالمحافظة مسؤولية المنتجات المخالفة التي تم الإفراج عنها ودخولها إلى الأسواق بعد أن قام المتنفذون بالأفراج بالقوة عن خمس شحنات مخالفة للمواصفات والمقاييس اليمنية.

وطالب الموظفون الحكومة وقيادة السلطة المحلية بمحافظة حجة بتوفير الحماية الأمنية للفرع وموظفيه بمنفذ الطوال الجمركي وكف الاعتداءات والتصرفات غير المسؤولة من تلك الجهات المتنفذة، كي يقوم الفرع وموظفيه بواجبهم لحفظ صحة وسلامة وآمن المواطن الغذائي .

وأوضح مدير فرع الهيئة بمنفذ الطوال شهاب النجار في تصريح لـ"الثورة " أن المتنفذين قاموا بالاعتداء الأول على موظفي الفرع بتاريخ 3 يناير 2013م بحجة طلب وثائق ومستندات خاصة بالفرع لايحق لهم الاطلاع عليها وفقا للقانون فيما قاموا بالاعتداء الثاني بتأريخ 18 فبراير الماضي وضربوا واحتجزوا موظفين بالقوة ثم قاموا بالافراج بالقوة عن خمس شحنات من البضائع الغذائية وغير الغذائية المستوردة خلال اعتداءاتهم المتكررة على الفرع الشهر الماضي حيث تضمنت الشحنات المفرج عنها بالقوة 7 آلاف و820 كرتونا من البسكويت، و 295 كرتونا من المواد الكيميائية، بالإضافة إلى 2632 كرتونا من المياه المعدنية بالإضافة إلى 250 كرتونا من الجيل النورة المطفي و4186 كرتونا من المعسلات والبسكويتات.

وأضاف :إننا ممثلون بقيادة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وبمتابعة من الأخ وزير الصناعة والتجارة قد ابلغنا عن ذلك رسميا عدة مرات ولعدة جهات ونطالب باتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة ضد أولئك المتنفذين.

مناقصة من المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

تعلن المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية
عن إنزال المناقصة العامة التالية (بتمويل ذاتي)
ضمن البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٣م:

> الموضوع	> اسم المشروع	> الرسوم (ريال)	> مبلغ الضمان بالدولار
١- المناقصة العامة رقم (١/٢٠١٣م) لشراء وتوريد عدد(٦) أجهزة server Console مع ملحقاتها	البرنامج الوطني لتقنية المعلومات	٥,٠٠٠	٤٥٠

فعلى الشركات الراغبة الدخول في هذه المناقصة تقديم طلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى: المؤسسة العامة للاتصالات: الإدارة العامة للمشتريات والمخازن - إدارة المشتريات - قسم العقود والمناقصات بالجراف شارع المطار لأخذ نسخة من المواصفات مقابل الرسوم المحددة أعلاه (لا ترد).
وآخر موعد لبيع الوثائق يوم الاربعاء بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣م.

- يقـدم العطـاء في مظروف مغلق ومختوم بالشـمع الأحمر إلى عنوان المؤسسـة المحدد ومكتوب عليه اسم المؤسسة والمشروع ورقم المناقصة، واسم مقدم العطاء، وفي طيه الوثائق التالية:

١- ضمـان بنكي بنفس نمـوذج الصيغة المحددة فـي وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع بحسـب ما هو محدد أعلاه صالح لمدة (١٢٠) يوماً من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع.
٢- صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.
٣- صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
٤- صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
٥- صورة من شهادة مزاولة المهنة.

- تسـتثنى الشركات الأجنبية من تقديم الوثائق والشهادات المشار إليها آنفاً ويكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- آخـر موعد لاسـتلام العطاءات وفتح المظاريف هو السـاعة الحادية عشـرة صباحا مـن يوم الاثنين بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسـيتم إعادتها بحالتها المسـلمة إلى أصحابها.
- سـيتم فتـح المظاريف بمقر صاحـب العمل الموضح بعاليـه بصالة فتح المظاريف بـالإدارة العامة للمشتريات والمخازن بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

يمكن للراغبين المشـاركة في هـذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شـرائها خلال أوقات الدوام للفترة المسـموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (٢٥ يوماً) من نشـر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني www.ptc.gov.ye

ناقش قضايا التقطعات بين مديريتي همدان والحيمة الداخلية

محافظ صنعاء يشكل لجنة لدراسة احتياجات بني ضبيان من المشاريع

صنعاء/سبأ

ناقش محافظ صنعاء عبدالغني حفظ الله جميل أمس مع اعيان مديرية بني ضبيان احتياجات المديرية من المشاريع الخدمية والتنموية وفي مقدمتها الطرق والصحة والضمان الاجتماعي.

ووجه المحافظ بتشكيل لجنة برئاسة الوكيل المساعد لشؤون المديريات الشرقية صالح علي عبدربه القاضي لدراسة مطالب واحتياجات المديرية والرفع بها لإدراجها ضمن خطط المحافظة للعام 2013م.

وأكد أهمية العدالة في توزيع مشاريع الطرق ، بما يضمن استفادة القرى المحرومة من تلك المشاريع الخدمية والتنموية ،مشدداً على سرعة دراسة الطلبات والاحتياجات بما يخدم تطلعات ابناء المديرية.

حضر الاجتماع وكيل المحافظة عايض عصدان ومدير مديرية بني ضبيان محمد شريف.

من جانب آخر ناقش محافظ صنعاء عبدالغني حفظ الله جميل أمس في لقاء موسع ضم عددا من مشايخ واعيان مديريتي الحيمة الداخلية وهمدان القضايا العالقة بين المديريتين والمتعلقة بأعمال التقطعات بين ابناء المديريتين بسبب مشكلات شخصية محدودة.

واستعرض اللقاء الذي حضره وكيل المحافظة للقطاع الغربي الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المشايخ والأعيان لحل تلك المشاكل وفي هذا الاطار تم اعطاء مهلة للطرفين بإحضار المتهمين بتلك الاعمال والعمل على حل الاشكاليات المسببة لتلك الاعمال جذريا وبإشراف من قبل المحافظ ، الذي شدد على ضرورة التزام جميع الاطراف بالموعد المحدد للحضور وحل الاشكاليات الحاصلة بين ابناء المديريتين.

إعادة تأهيل محطة الريان للكهرباء بتكلفة (22) مليون يورو

المكلا/سبأ

اطلع محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس على أوضاع محطة الريان لتوليد الطاقة الكهربائية بالمكلا والأعمال الجارية في مشروع إعادة تأهيل المحطة بتكلفة 21 مليوناً و900 ألف يورو بتمويل حكومي.

وخلال الزيارة استمع المحافظ الديني من المهندسين والفنيين في المحطة والشركة المنفذة إلى شرح حول ما تم تنفيذه حتى الآن في إعمار مولدات المحطة.

مشدداً على ضرورة الالتزام بإنجاز هذا المشروع في وقته المحدد حسب ما هو متفق عليه محملاً، مؤسسة التوليد وإدارة المحطة والشركة المنفذة أية تأخير في إعمار مولدات المحطة حتى لا يؤثر ذلك على خدمات الكهرباء للمواطنين في الصيف القادم.